تجسيداً لالتزامه بمسؤوليته الوطنية ودوره كشريك فاعل في دعم المبادرات الإستراتيجية

«الخليج» يسهم بـ 3 ملايين دولار في دعم صندوق الكويت للاستجابة الطارئة

تجسيدا لالتزامه بمسؤوليته الوطنية ودوره كشريك فاعل في دعم المبادرات الاستراتيجية، أعلن بنك الخليج تقديم مساهمة مالية بقيمة 3 ملايين دولار لدعم صندوق الكويت للاستجابة الطارئة، الذي أطلقه الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، بهدف تعزيز جاهزية البلاد للاستجابة للحالات والظروف الطارئة.

وتعكس هذه المساهمة حرص بنك الخليج على مواصلة دوره المحوري في دعم المبادرات الوطنية التي تعزز قدرة الدولة على التعامل مع مختلف المتغيرات والظروف، انطلاقا من التزامه بدعم رؤية الكويت 2035، والمساهمة في تحقيق أهدافها الرامية إلى بناء اقتصاد مستدام ومجتمع أكثر جاهزية ومرونة، وبما ينسجم مع دوره كشريك رئيسي في مسيرة التنمية الشاملة. وأكد بنك الخليج أن تلك المساهمة تعكس إيمانه بأهمية تكامل الجهود بين القطاعين العام والخاص، وأن تعزيز الجاهزية الوطنية واستدامة الخدمات الحيوية يمثلان مسؤولية مشتركة تسهم في حماية المكتسبات الوطنية، وترسيخ مقومات الأمن والاستقرار، وضمان استمرارية التنمية في مختلف الظروف. وأشار البنك إلى أن الاستدامة تمثل ركيزة أساسية في استراتيجيته المؤسسية، حيث يواصل إطلاق ودعم مبادرات نوعية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، إيمانا منه بأهمية الاستثمار في الإنسان والمجتمع، وتعزيز الشراكات التي تحقق أثرا إيجابيا طويل الأمد.

كما يحرص البنك على تطبيق أفضل ممارسات الاستدامة في مختلف أعماله ومبادراته، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة ويدعم توجهات رؤية الكويت 2035.

وأوضح البنك أن مساهمته في صندوق الكويت للاستجابة الطارئة تأتي امتدادا لسجل حافل من المبادرات الوطنية والمجتمعية التي يحرص على دعمها في مجالات التعليم، وتمكين الشباب، وريادة الأعمال، والشمول المالي، والعمل التطوعي، والحفاظ على البيئة، انطلاقا من إيمانه بأن القطاع المصرفي شريك أساسي في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز جودة الحياة في المجتمع.

يذكر أن مجلس إدارة الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية خصص مبلغ 100 مليون دولار كمساهمة تأسيسية في «صندوق الكويت للاستجابة الطارئة»، الذي أنشئ بقرار من مجلس الوزراء، بهدف تمويل ودعم المبادرات الوطنية التي تعزز قدرة الدولة على الاستجابة للمتطلبات الطارئة، وضمان استمرارية الخدمات الأساسية في مختلف الظروف.

وفق نتائج مؤشر مناخ للاستدامة 2025 الذي تصدره الشركة للعام الثالث على التوالي لتصنيف أداء الاستدامة لدى الشركات المدرجة في بورصة الكويت

«زين» و«بيت التمويل» و«الوطني» الأعلى في أداء الاستدامة

أعلنت شركة مناخ للدراسات والبحوث عن نتائج مؤشر مناخ للاستدامة 2025، الذي تصدره الشركة للعام الثالث على التوالي لتصنيف أداء الاستدامة لدى الشركات المدرجة في بورصة الكويت، وحصلت ثلاث شركات على تصنيف AA (استدامة متقدمة)، هي: مجموعة زين للاتصالات، وبيت التمويل الكويتي، وبنك الكويت الوطني، وحصلت ست شركات على تصنيف A (استدامة متحققة)، وهي: بنك بوبيان، بنك وربة، بنك برقان، أوريدو الكويت، شركة المباني وبورصة الكويت.

وارتفع عدد الشركات المصنفة في مؤشر مناخ للاستدامة لعام 2025 بنسبة 65٪ مقارنة بعام 2024، إذ تضمن المؤشر 43 شركة مدرجة في بورصة الكويت، منها 38 شركة في السوق الأول وخمس شركات في السوق الرئيسي.

وأظهرت نتائج المؤشر لعام 2025 امتثالا كاملا لقرار هيئة أسواق المال الذي ألزم الشركات المدرجة في السوق الأول بإصدار تقارير الاستدامة، ويمثل ذلك تحولا واسعا خلال عام واحد، ففي عام 2024 حين لم يكن الإفصاح إلزاميا، أصدرت 21 شركة فقط من شركات السوق الأول المشمولة بالمؤشر تقارير استدامة، وفي عام 2025، ومع دخول القرار حيز التنفيذ، ارتفع العدد إلى الشركات إلى 38 شركة، أي جميع الشركات المدرجة في السوق الأول.

الإطار التنظيمي

ويؤكد التزام الشركات بالقرار فاعلية الإطار التنظيمي في ترسيخ ممارسة الإفصاح عن الاستدامة، كما أن توسيع نطاق الإلزام ليشمل شركات السوق الرئيسي من شأنه أن يرسخ ممارسات الاستدامة لدى شريحة أوسع من الشركات المدرجة. فالإفصاح الملزم لا يقتصر أثره على نشر البيانات، بل يدفع الشركة إلى بناء ما تفصح عنه: لجان حوكمة ورقابة على مستوى مجلس الإدارة، وسياسات للأخلاقيات والامتثال، وبرامج للمسؤولية المجتمعية وتنمية رأس المال البشري، ونظام لقياس الأثر البيئي، وبهذا يكون الإلزام مدخلا إلى الممارسة لا إلى التقرير وحده.

وتصدرت أربع من الشركات التسع الحاصلة على التصنيفات المتقدمة قطاعاتها في بورصة الكويت، وهي: مجموعة زين للاتصالات في قطاع الاتصالات، وبيت التمويل الكويتي في القطاع المصرفي، وشركة المباني في القطاع العقاري، وبورصة الكويت في قطاع الخدمات المالية.

كما تشير نتائج المؤشر إلى أن الإفصاح عن الاستدامة لم يعد في ذاته عاملا مميزا بين الشركات المتقدمة، إذ تصدر الشركات التسع جميعها تقارير استدامة سنوية متوائمة مع أطر دولية معترف بها، وتفصح عن انبعاثاتها، بيد أن التمايز بين هذه الشركات بات يقوم على مدى موثوقية البيانات المفصح عنها، وتحديدا على اقتران الأهداف بخطوط أساس قابلة للقياس، وخضوع بيانات الانبعاثات لضمان خارجي مستقل، واستناد الرقابة على الاستدامة إلى لجان على مستوى مجلس الإدارة.

أما لبقية الشركات فإن النتائج تؤكد أن المرحلة المقبلة لم تعد مرحلة إثبات وجود الإفصاح، بل مرحلة ترسيخ موثوقيته: بإخضاع بيانات الانبعاثات لضمان خارجي مستقل، وربط الأهداف البيئية بخطوط أساس قابلة للقياس، وإسناد الرقابة على الاستدامة إلى لجان على مستوى مجلس الإدارة، وفي هذه الجوانب تحديدا تكمن المساحة الأوسع للتقدم أمام الشركات المدرجة في إصدار عام 2026.

المصارف والاتصالات

تمركزت التصنيفات المتقدمة في قطاعي المصارف والاتصالات، إذ أستأثر القطاع المصرفي بخمس من الشركات التسع وقطاع الاتصالات بشركتين، بما يعكس تبني أعمق لمفاهيم الاستدامة في القطاعين وترجمتها إلى ممارسات فعلية، إلى جانب خضوعهما لرقابة تنظيمية أوثق ونضج في الإفصاح، في حين لم تسجل عدة قطاعات مشمولة بالمؤشر أي شركة منها في التصنيفات المتقدمة. وبينت النتائج نمطا يسري على أغلب الشركات المدرجة في المؤشر، يتمثل في أن الركيزة البيئية هي الأضعف بين الركائز الثلاث لدى 27 شركة من أصل 43 شركة مصنفة، وهو ما يعني أن الشركات المدرجة قطعت شوطا في حوكمة الاستدامة وفي قياس أثرها الاجتماعي، بينما يبقى قياس الأثر البيئي التحدي الأبرز أمام الشركات في المرحلة المقبلة.

استدامة متقدمة

ويعني تصنيف AA أن أداء الشركة متقدم في الركائز الثلاث مجتمعة ـ البيئة والمجتمع والحوكمة ـ وما تعلنه من التزامات مقترن بما تستطيع إثباته: أهداف ذات خطوط أساس، وبيانات خاضعة لضمان خارجي مستقل، ورقابة على مستوى مجلس الإدارة، مع بقاء مجالات تحسين طفيفة لا تمس متانة الإطار العام.

وبلغت الشركات الثلاث ـ مجموعة زين وبيت التمويل الكويتي وبنك الكويت الوطني ـ هذا التصنيف عبر مسارات متباينة، توزعت بين القياس البيئي، وعمق البنية الاجتماعية والحوكمة، والتمويل المستدام، مع اشتراكها في اقتران ما تعلنه من التزامات بما تستطيع إثباته من بيانات موثقة.

زين للاتصالات: الأعلى تصنيفا في المؤشر

تصدرت مجموعة زين للاتصالات مؤشر مناخ للاستدامة 2025 وقطاع الاتصالات، مستندة إلى برنامج لإدارة المناخ هو الأكثر اكتمالا بين الشركات المصنفة، فوفقا لتقرير الاستدامة الصادر عن الشركة، تلتزم «زين» بأهداف حياد كربوني معتمدة من مبادرة الأهداف المبنية على العلم (SBTi)، وأفصحت عن خفض موثق في انبعاثاتها، وتخضع انبعاثات النطاقات الأول والثاني والثالث لديها جميعا لضمان معقول ـ وهو أعلى درجات الضمان ـ من «إرنست ويونغ ـ العيبان والعصيمي وشركاهم»، الذي يقدم إضافة إليه ضمانا محدودا على بقية إفصاحات التقرير، كما تصدر الشركة إفصاحاتها وفق أطر GRI وSASB وTCFD مجتمعة، ولم تسجل أي حالات فساد أو حوادث تمييز أو خروقات مؤكدة للبيانات خلال العام. وتعد «زين» الأقوى أداء في المؤشر بركيزتي البيئية والاجتماعية معا.

بيت التمويل الكويتي: البنك الأعلى تصنيفاً

جاء تصنيف بيت التمويل الكويتي مستندا إلى عمق بنيته المؤسسية في المجال الاجتماعي وفي الحوكمة، فوفقا لتقرير الاستدامة الصادر عن البنك، نفذت أكثر من 200 مبادرة خلال العام الماضي ضمن برنامج القيمة المشتركة الموزع على خمس ركائز استراتيجية. ومن أبرز التزاماته المجتمعية تعهده بـ 18 مليون دينار لمركز أمراض وأبحاث القلب في مستشفى مبارك الكبير، وتخصيص أكثر من 20 مليون دينار لصندوق تسوية مديونيات المتعثرين بالتعاون مع وزارة العدل. وعلى صعيد الحوكمة، لم يتكبد البنك أي غرامات أو عقوبات أو تسويات تتعلق بالفساد، فيما بلغت استثماراته في الصكوك المستدامة والخضراء 376 مليون دينار كويتي (1,221 مليار دولار) بنمو نسبته 30,66٪ على أساس سنوي. ويعد إفصاح بيت التمويل الكويتي في ركيزة الحوكمة الأقوى بين الشركات المصنفة في تقييم هذا العام على مستوى القطاعات كافة، وهو ما وضعه في صدارة القطاع المصرفي.

بنك الكويت الوطني: التمويل المستدام

ويستكمل بنك الكويت الوطني فئة الاستدامة المتقدمة من زاوية التمويل المستدام، فقد بلغت أصوله المستدامة 6,11 مليارات دولار بنمو نسبته 23٪ على أساس سنوي، في طريقها إلى هدفه البالغ 10 مليارات دولار بحلول 2030. ويعمل البنك بموجب إطار للتمويل المستدام متوائم مع معايير ICMA وخاضع لرأي طرف ثان من «إس آند بي غلوبال». وخفض البنك انبعاثاته التشغيلية بنسبة 37,35٪ مقارنة بخط أساس عام 2021، متجاوزا هدفه المرحلي لعام 2025 البالغ 25٪. ويخضع تقريره السنوي العاشر للاستدامة لضمان محدود مزدوج: تحقق من جرد انبعاثاته أجرته شركة أمبير، وضمان محدود على عرض المعلومات في التقرير من شركة «إف بي آر إتش» بما يعكس سجلا متصلا من الإفصاح على مدى عقد كامل.

استدامة متحققة

يعني تصنيف A أن لدى الشركة منظومة استدامة قائمة وفاعلة: برامج مستقرة، وحوكمة موثوقة، وإفصاح سنوي منتظم متوائم مع الأطر الدولية، وما يفصلها عن الفئة الأعلى ليس غياب الممارسة، بل عدم اكتمالها أو عدم التحقق منها: إما لأن ركيزة من الركائز الثلاث ما تزال متأخرة عن سواها، وإما لأن جانبا من بياناتها لم يخضع بعد لضمان خارجي مستقل، أو لأن أهدافها لم تقترن بخطوط أساس قابلة للقياس. وتضم هذه الفئة ست شركات، ثلاث منها من القطاع المصرفي، بما يعكس كثافة حضوره في صدارة المؤشر.

بنك بوبيان: تكافؤ في الأجور

حصل بنك بوبيان على تصنيف A استنادا إلى اتساق إفصاحه، إذ أصدر تقريره السادس للاستدامة على التوالي، مفصحا عن انبعاثات النطاقين الأول والثاني وفئات مختارة من النطاق الثالث. ويطبق البنك تحليل سيناريوهات مناخية ضمن إطار كفاية رأس المال الداخلي (ICAAP) وفق مساري RCP 2,6 وSSP 1ـ2,6، عبر اختبارات ضغط نصف سنوية تغطي المخاطر المادية ومخاطر التحول. كما اعتمد البنك إطارا للتمويل المستدام يقوم على منح الأطراف المقابلة درجات استدامة تحدث فصليا وتدمج في تقييم طلبات التمويل، كما أفصح وفق معيار GRI 405ـ2 عن تكافؤ تام في الأجور بين الجنسين على مستوى البنك (نسبة 1:1) في فئات الموظفين كافة. ويذكر التقرير صراحة أن بيانات الاستدامة لم تخضع لضمان خارجي، وهو ما يمثل أبرز فرص التطوير أمام البنك.

بنك وربة: الشمول المالي

جاء تصنيف بنك وربة A مستندا إلى أدوات التمويل المستدام، بعد إصداره أول صكوك مستدامة في الكويت بقيمة 500 مليون دولار، بلغ إجمالي التمويلات المخصصة بموجبها 452,6 مليون دولار. وقد حصل إطاره للتمويل المستدام على رأي طرف ثان من «ساستينابل فيتش» يؤكد مواءمته مع مبادئ ICMA، فيما أخضع البنك تخصيص هذه المبالغ لضمان محدود من «كي بي إم جي» يؤكد مطابقتها للإطار ـ في حين لم يخضع تقرير الاستدامة نفسه لضمان خارجي. وتمثل الحوكمة ركيزته الأقوى، إذ لم يسجل أي غرامات متعلقة بالاستدامة في الكويت خلال العام. ويتميز البنك كذلك في الشمول المالي، عبر حساب «سيدي» ـ أول منتج تمويل رقمي في الكويت مخصص للعمالة المنزلية ـ وتمويل تعليمي بلا أرباح.

بنك برقان

ويستكمل بنك برقان حضور القطاع المصرفي في هذه الفئة، مستندا إلى دمج المناخ في إدارة المخاطر الائتمانية، فقد دمج البنك تحليل سيناريوهات المناخ في إطار كفاية رأس المال الداخلي (ICAAP) واختبارات الضغط منذ عام 2022، استنادا إلى سيناريوهات بنك إنجلترا (CBES 2021) وشبكة تخضير النظام المالي (NGFS)، وتطبق هذه التقييمات على كامل المحفظة القائمة وترفع نصف سنويا إلى بنك الكويت المركزي. كما أدرج تقييم مخاطر الاستدامة في تقييم الائتمان المؤسسي للتعرضات التي تتجاوز 10 ملايين دينار، بما يغطي نحو 69٪ من قيمة محفظته المؤسسية، ودعم مشاريع متصلة بالاستدامة بقيمة 23,5 مليون دينار كويتي. ولم يسجل البنك أي حالات فساد خلال العام، وأقر موظفوه كافة بالالتزام بسياسة الأخلاقيات ومكافحة الفساد.

أوريدو الكويت

وخارج القطاع المصرفي، جاءت شركة أوريدو الكويت ثاني شركة اتصالات تبلغ التصنيفات المتقدمة، بما يؤكد أن نضج الإفصاح في القطاع لا يقتصر على شركة بعينها، فقد وسعت الشركة نطاق قياس انبعاثاتها عن النطاقين الأول والثاني ليشمل شركاتها التشغيلية الخمس في الكويت والجزائر وتونس وفلسطين والمالديف، وأدرجت لأول مرة انبعاثات مواقعها الإلكترونية ضمن النطاق الثالث ـ الذي يقر التقرير بأن قياسه على امتداد سلسلة القيمة لم يكتمل بعد. وتلتزم الشركة بأهداف مجموعة أوريدو الخمسية للفترة 2025ـ2029، ومنها تحسين كفاءة الطاقة بنسبة 10٪ مقاسة بالكيلوواط/ساعة لكل غيغابايت، وقد سجلت مكاسب قابلة للقياس في كفاءة الشبكة، كما تربط مؤشرات أداء إدارتها التنفيذية بأهداف الاستدامة، وخضعت شركاتها التشغيلية الخمس جميعها خلال العام لبرامج تدريب وبناء قدرات على معياري IFRS S1 وS2 استعدادا للإفصاح بموجبهما.

شركة المباني: صدارة القطاع العقاري

تنفرد شركة المباني بصدارة القطاع العقاري، بوصفها الشركة الوحيدة في القطاع التي بلغت تصنيف A، وذلك في قطاع تتفاوت فيه جودة الإفصاح تفاوتا أوسع من سائر قطاعات المؤشر. ويستند تصنيفها إلى إنجاز أول جرد شامل لانبعاثاتها على مستوى المحفظة بأكملها، يغطي أصولها الستة في الكويت والبحرين والسعودية، ويشمل النطاقين الأول والثاني وفئات جوهرية من النطاق الثالث، مع اعتماد عام 2025 سنة أساس تحدد على أساسها أهداف خفض كثافة الكربون حتى 2030. كما تجاوزت الشركة هدفها لخفض استهلاك الطاقة، محققة خفضا بنسبة 10٪ مقابل هدف 3٪، وبلغت المشاريع الحاصلة على شهادات LEED أو على اعتمادها المبدئي 40,55٪ من المحفظة بالمتر المربع، ووقعت أول اتفاقية تمويل أخضر في الكويت بقيمة 25 مليون دينار مع بنك الكويت الوطني لتمويل مشروع سوق في مدينة صباح الأحمد. ويخضع تقريرها التاسع للاستدامة لضمان مستقل محدود يغطي مجموعة محددة من إفصاحات GRI، ولا يمتد إلى بيانات انبعاثات النطاقات الثلاثة.

بورصة الكويت: متصدرة قطاع الخدمات المالية

تصدرت بورصة الكويت قطاع الخدمات المالية بتصنيف A، ولم تسجل أي حالات فساد أو حوادث تمييز أو إصابات عمل خلال عام 2025. وتطبق الشركة إطارا لإدارة مخاطر الاستدامة مستندا إلى منهجية COSO، ترفع تقاريره دوريا إلى لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة. وأصدرت تقريرها السنوي الخامس للاستدامة وفق معايير GRI ومعايير SASB الخاصة بقطاع البورصات وأهداف التنمية المستدامة، متضمنا عناصر من متطلبات المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) ضمن نهج تدريجي في تبني هذه المعايير، وتقييما مزدوج الأهمية يقيس أثر قضايا الاستدامة على أعمال الشركة من جهة، وأثر أنشطتها على البيئة والمجتمع من جهة أخرى. وتصدر بورصة الكويت دليل للإفصاح عن الاستدامة موجه إلى الشركات المدرجة، وأصدرت نسخته المحدثة هذا العام في ضوء إلزام هيئة أسواق المال لشركات السوق الأول بإصدار تقارير الاستدامة، متضمنة معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة، وإرشادات موسعة حول انبعاثات النطاق الثالث والأهمية النسبية المزدوجة.

القطاع الصناعي: الفجوة الأبرز في نتائج 2025

تمثل نتائج الشركات المصنفة في القطاع الصناعي الفجوة الأبرز في نتائج مؤشر مناخ 2025، فالقطاع يضم سبع شركات مصنفة، ولم تبلغ أي منها الفئتين المتقدمتين، ليكون بذلك أكبر قطاع في المؤشر لم تبلغ فيه أي شركة تصنيفا متقدما، كما أن الركيزة البيئية هي الأضعف بين ركائزه الثلاث، وهو ما يكتسب دلالة خاصة في قطاع تعد فيه الآثار البيئية جوهرية بطبيعة النشاط، من استهلاك الطاقة والمياه إلى الانبعاثات المباشرة وإدارة النفايات الصناعية. وتتصل الفجوة في القطاع الصناعي بالقياس والإفصاح قبل أن تتصل بالأداء التشغيلي ذاته، إذ يغيب في معظم شركاته جرد كامل للانبعاثات بنطاقاتها، وأهداف بيئية مقترنة بخطوط أساس، وضمان خارجي مستقل للبيانات المفصح عنها، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه العناصر متاحة عمليا للشركات الصناعية، وأن اعتمادها من شأنه أن يحدث أثرا ملموسا في تصنيفات القطاع خلال عام واحد، على نحو ما أظهرته شركات في قطاعات أخرى انتقلت من الإفصاح الجزئي إلى الجرد الكامل خلال دورة تقييم واحدة.

إن تقدم القطاع الصناعي في هذا الجانب يتجاوز أثره حدود التصنيف، إذ يمثل القطاع أحد الروافد الرئيسية للاقتصاد الوطني، ويرتبط تطوير ممارساته البيئية ارتباطا مباشرا بأهداف الكويت المناخية ومستهدفات رؤية «كويت جديدة 2035».

منهجية تقييم محدثة

استندت نتائج المؤشر إلى منهجية مناخ المحدثة (الإصدار 2,1)، التي تقيم وتقيس أداء كل شركة وفق إطار ثابت من أربعة عشر معيارا فرعيا تتوزع على الركائز البيئية والاجتماعية والحوكمة، وذلك استنادا إلى إفصاحها العلني وحده، وتجمع درجات هذه المعايير في درجات للركائز الثلاث، ثم تدمج بأوزان بحسب كل قطاع. وتتوافق المنهجية مع أطر GRI، SASB، TCFD، MSCI وأهداف التنمية المستدامة ودليل بورصة الكويت للإفصاح عن الاستدامة.

«المركزي» الأوروبي أبدى استعداداً متزايداً لاستئناف تشديد السياسة النقدية في ظل تجدد التوترات في الشرق الأوسط

«الوطني»: أسعار الطاقة والرسوم التجارية تعزز توقعات استمرار التشدد النقدي عالمياً

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني إن الأسواق العالمية تعيد بصورة متزايدة تسعير مخاطر التضخم وتوقعات مسار السياسة النقدية، في ظل ارتفاع أسعار الطاقة واتخاذ تدابير تجارية جديدة، بما يعزز احتمالات استمرار الضغوط التضخمية بالتزامن مع تباطؤ النمو.

وارتفع مزيج خام برنت متجاوزا حاجز 100 دولار أميركي للبرميل، قبل أن يتراجع في ختام تداولات الأسبوع الماضي، وسط مخاوف من تعطل طرق الشحن الرئيسية، فيما دفعت قفزة أسعار النفط عائدات السندات العالمية إلى الارتفاع، وعززت التوقعات باتجاه البنوك المركزية إلى مزيد من التشديد النقدي.

وقال التقرير إن الولايات المتحدة تعتزم فرض رسوم جمركية جديدة تتراوح بين 10٪ و12,5٪ على الواردات من نحو 60 اقتصادا، في خطوة تعيد ترسيخ النزعة الحمائية في السياسة التجارية للرئيس دونالد ترامب، عقب رفض المحكمة العليا التدابير الجمركية السابقة. وستفرض رسوم بنسبة 10٪ على عدد من الشركاء المختارين، من بينهم المكسيك والمملكة المتحدة وكندا والهند، في حين ستحدد الرسوم المفروضة على اليابان وسويسرا وكوريا الجنوبية بصفة عامة عند سقف يبلغ 12,5٪، بينما ستخضع السلع الواردة من الاتحاد الأوروبي وتايوان في الغالب لرسوم لا تتجاوز 10٪. وعلى الرغم من أن الإعفاءات تشمل الوقود والمواد الغذائية والأسمدة والمنتجات الخاضعة بالفعل لرسوم قطاعية محددة، فإن النظام الجديد يجدد حالة عدم اليقين المحيطة بسلاسل الإمداد العالمية والمستوردين الأميركيين. وقد تسهم هذه الإجراءات في زيادة الضغوط التضخمية وتكاليف الأعمال، لا سيما إذا أضيفت إليها مستقبلا رسوم تستهدف فائض الطاقة التصنيعية، في حين قد تؤدي التدابير الانتقامية من جانب الشركاء التجاريين إلى مزيد من إضعاف التجارة والاستثمار العالميين.

وتراجعت طلبات إعانة البطالة الأولية في الولايات المتحدة بواقع 22 ألف طلب إلى 187 ألف طلب خلال الأسبوع المنتهي في 18 يوليو، لتأتي أقل بكثير من متوسط توقعات الاقتصاديين البالغ 210 آلاف طلب، وتسجل أدنى مستوياتها منذ العام 1969. وتشير البيانات إلى استمرار إحجام أصحاب العمل عن خفض أعداد الموظفين، على الرغم من حالة عدم اليقين الأوسع نطاقا المحيطة بالنمو الاقتصادي والرسوم الجمركية وارتفاع أسعار الطاقة. ولم تسجل طلبات إعانة البطالة المستمرة تغيرا يذكر، إذ استقرت عند نحو 1,8 مليون طلب، بما يشير إلى أن سوق العمل ما زالت تتسم بمرونة عامة.

ويعزز الانخفاض الحاد في الطلبات الأولية التوقعات ببقاء عمليات تسريح العمالة محدودة قبيل اجتماع اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة المقرر عقده يومي 28 و29 يوليو، على الرغم من أن قوة سوق العمل قد تعكس جزئيا انخفاض معدل المشاركة في القوى العاملة. وبالنسبة لمجلس الاحتياطي الفيدرالي، لا تقدم البيانات سوى مؤشرات محدودة على حدوث تدهور عاجل في أوضاع التوظيف، ما قد يتيح لصانعي السياسات مواصلة التركيز بدرجة أكبر على تجدد مخاطر التضخم الناجمة عن ارتفاع أسعار الطاقة والرسوم الجمركية. وقال تقرير «الوطني» إن البنك المركزي الأوروبي أبقى سعر الفائدة على الودائع دون تغيير عند 2,25٪، إلا أنه أبدى استعدادا متزايدا لاستئناف تشديد السياسة النقدية، في ظل تجدد التوترات في الشرق الأوسط وما نتج عنها من ارتفاع أسعار الطاقة. وأشارت رئيسة البنك كريستين لاجارد إلى أن بعض صانعي السياسات بحثوا إمكانية رفع أسعار الفائدة بصورة فورية، مؤكدة في الوقت ذاته أن مجلس المحافظين سيقيم البيانات الواردة قبل اجتماعه المقرر في سبتمبر.

وتباطأ معدل التضخم الكلي في منطقة اليورو إلى 2,8٪ على أساس سنوي في يونيو، إلا أن الارتفاع المتجدد في أسعار النفط والغاز يفرض مخاطر شديدة على آفاق التضخم، وقد يبقي نمو الأسعار فوق المستوى المستهدف حتى النصف الأول من العام 2027.

وتسعر الأسواق حاليا باحتمال شبه مؤكد رفع سعر الفائدة بواقع 25 نقطة أساس في سبتمبر، إلى جانب زيادة أخرى قبل نهاية العام. وارتفعت عائدات السندات الحكومية الألمانية لأجل عشرة أعوام إلى 3,21٪، مسجلة أعلى مستوياتها منذ العام 2011، فيما تراجع اليورو مع موازنة المستثمرين بين احتمالات تشديد السياسة النقدية من جانب البنك المركزي الأوروبي وتزايد المخاوف من الركود التضخمي الناجم عن ارتفاع أسعار الطاقة وضعف النمو في المنطقة.